

عقد دراسة استشارية رقم (٢٠٢٤/٧٥٧)

انه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٤/٣/٢٥ تم ابرام هذا العقد بين كلاً من:
أولاً: الهيئة العامة للطرق والجسور ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المستفيدة من عملية إستكمال الاستشارات الهندسية لأعمال الدراسات والتصميمات لمشروع الحسـر الترابي للخط الأول للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح)
قطاع (وادي النطرون - برج العرب) من الكم ٣٠٠ حتى الكم ٤٧٢ بطول ٥٣ كم (القطاع الرابع)
 (بالأمر المباشر)، وبمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد
السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجادل - بصفته رئيس مجلس الإدارة
(طرف أول)

ثانياً: المكتب الاستشاري الهندي (د. خالد قديل)
 الكائن مقره / ٥ ط ش المعز لدين الله أرض الحول شقة ١٠٢ م. نصر
 مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين للمهن الحرة
 بطافة ضريبية رقم / ٤٤٤٦٥٩٢٤٤
 وبمثلها السيد د. خالد أنور أحمد مصطفى قديل
 بطافة رقم قومي / ٢٧٠١٢٤٢١٤٢١٠٩٥٥
 بصفته / رئيس مجلس الإدارة.

طرف ثانٍ

تمهيد

حيث ان الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على عملية إستكمال الاستشارات الهندسية لأعمال الدراسات والتصميمات لمشروع الحسـر الترابي للخط الأول للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمه الإداريه - العلمين - مطروح) قطاع (وادي النطرون - برج العرب) من الكم ٤٧٢ حتى الكم ٣٠٠ بطول ٣ كم (القطاع الرابع) (بالأمر المباشر)، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية،
 وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده ل القيام بذلك واتمامه وفقاً للشروط والمواصفات واية متطلبات اخرى
 وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قيله الطرف الأول.
 وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزیر الصناعة والنقل
 لاجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي ترميها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩
 وتعديلاتها، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على عملية إستكمال الاستشارات الهندسية لأعمال الدراسات والتصميمات لمشروع الحسـر الترابي للخط الأول
 للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمه الإداريه - العلمين - مطروح) قطاع (وادي النطرون - برج العرب) من الكم ٤٧٢ حتى الكم ٣٠٠ بطول ٣ كم (القطاع الرابع)
 (بالأمر المباشر).

ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما اوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنية (فقط وفده مائتان وخمسون ألف جنيها لا غير)؛ والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً واستجابه للشروط والمتطلبات الفنية واعتمد السلطة المختصة لتوصية اللجنة. وبعد ان اقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً ومكملاً لأحكامه.

البند الثاني

تعتبر كراسة الشروط والمواصفات وما تتضمنه من ملحقات بوصف موضوع العقد والاشتراطات الخاصة والتزامات طرف التعاقد المرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه.



خالد قديل
Chairman